«لواء الاستيطان» مشروع إسرائيلي للسيطرة على بلدات فلسطينية

غزة: إصابات في استهداف الاحتلال لمسيرة بحرية

الأراضي المحتلة – «وكالات»: أعلنت وزارة الصحة الفلسطينية، الإثنين، إصابة عدد من الفلسطينيين، برصاص جيش الاحتلال الإسرائيلي، بعد أن هاجم مسيرة بحرية انطلقت في منطقة «زيكيم» شمال غرب قطاع غزة.

وقال الناطق باسم الوزارة، أشرف القدرة، إن «14 مواطنا أصيبوا برصاص قوات الاحتلال الاسرائيلي، خلال الحراك البحري الـ21 شمال قطاع غزة».

وأوضحت جمعية الهلال الأحمر الفلسطينية، أن أكثر من 8 فلسطينيين أصيبوا بالرصاص الحي، فيما أصيب آخرون بالرصاص المطاطي والاختناق جراء استنشاق الغاز المسيل للدموع.

وحذرت الهيئة الوطنية العليا لمسيرات العودة وكسر الحصار، الاحتلال الإسرائيلي من ارتكاب أي جريمة بحق المتظاهرين الفلسطينيين، خلال مشاركتهم في الفعاليات على حدود قطاع غزة.

من جهة أخرى تناقش لجنة القانون والدستور البرلمانية في حكومة الاحتلال الإسرائيلي قانونا يسمى «لواء الاستيطان» المقترح لتنظيم أنشطة لواء الاستيطان سوف يمنحه صلاحيات في القرى الفلسطينية الواقعة في المنطقة (C) بالضفة الغربية.

ويتناول اقتراح القانون منح صلاحيات للواء في «المستوطنات الريفية» و «الأراضي» في الضفة الغربية، ولا يستثني البلدات الفلسطينية.

ويهدف مشروع القانون الذي بادر إليه عضو الكنيست، بتسلئيل سموطريتش، «البيت اليهودي»، إلى إجبار المسؤول عن الأملاك الحكومية والمهجورة في يهودا والسامرة، على تخصيص الأراضي المخصصة للمستوطنات الريفية في المناطق إلى اللواء، والسماح للواء بإدارتها وتسجيل الحقوق عليها.

وتوضح وجهة النظر التي نشرها فريق المستشارين القانونيين للجنة، أن صياغة القانون الحالي تمنح الصلاحيات للواء، أيضا، في البلدات الريفية الفلسطينية في هذه المناطق.

ودعا الفريق أعضاء الكنيست إلى إعادة النظر في صياغة مشروع القانون والنظر فيما إذا كانوا سيتركون سلطة إدارة البلدات الريفية الفلسطينية في أيدي اللواء.

ويعمل لواء الاستيطان، منذ عشرات السنين، كجناح تنفيذي للحكومة لإنشاء المستوطنات وتطويرها.

من ناحية أخرى أكدت حركة فتح، أن قرار المحكمة الدستورية العليا بحل المجلس التشريعي الفلسطيني، والدعوة لإجراء انتخابات تشريعية، باعية حركة حماس للالتزام بالقرار والاستعداد لإجراء الانتخابات.

وقال نائب رئيس حركة فتح محمود العالول، إن «قرار المحكمة الدستورية تحصيل حاصل، ولا يوجد مجلس تشريعي منذ انقلاب حماس على الشرعية، لأنها ودون سند قانوني استخدمت المجلس التشريعي لمشاريعها الخاصة».

من جانبه، قال المجلس الثوري لحركة فتح، إن «قرار المحكمة الدستورية التفسيري هو قرار نافذ وواجب الالتزام به، وإن الرئيس محمود عباس ملزم باحترام قرار المحكمة الدستورية. وخلال الفترة الزمنية المحددة عليه الدعوة لانتخابات المجلس التشريعي للخروج من حالة الشلل التام التي صنعتها حماس بانقلابها».

وأضاف المجلس، عقب اجتماع أجراه في مدينة رام الله، أن «على حركة حماس التوقف عن مناوراتها التي تعطل وتعرقل كل جهد لإخراج شعبنا من هذه الحالة السوداوية، خاصة وأنها أعلنت أكثر من مرة استعدادها للذهاب لانتخابات عامة».

وطالبت حركة فتح، حماس بإعلان احترامها لقرار المحكمة الدستورية التفسيري والمشاركة في الانتخابات العامة، مضيفة أنه «ليس من حق فصيل بعينه مصادرة الحقوق الدستورية للشعب الفلسطيني في اختيار من يمثلهم».

وشددت الحركة، على أن المجلس التشريعي بحكم المجلس المنحل لأن عدم احترام القرارات القضائية يعتبر تمردا على أعلى سلطة قضائية في البلاد.

آليات إسرائيلية أمام مستوطنات في الضفة الغربية

بكين ترفض بشدة تدخل فرنسا في قضية الكنديين المعتقلين في الصين

المتحدثة باسم الخارجية الصينية هوا شونيينغ

بكين – «وكالات»: رفضت الصين بشدة أمس الثلاثاء تدخل الحكومة الفرنسية لفائدة كنديين معتقلين في الصين في وقت تخضع فيه مسؤولة صينية كبيرة لمجموعة الاتصالات هواوي للإقامة الجبرية في كندا.

وقالت المتحدثة باسم الخارجية الصينية هوا شونيينغ: «نرفض بحزم تصريح فرنسا» داعية باريس إلى «احترام السيادة القضائية للصين».

وكانت فرنسا عبرت أمس الإثنين عن قلقها لتوقيف السلطات الصينية منذ 10 ديسمبر، الدبلوماسي السابق مايكل كورفيغ والمستشار مايكل سبافور بداعي أنشطة «تهدد الأمن القومي» بحسب بكين.

وطلبت الخارجية الفرنسية أن تتم معاملة الكنديين «بطريقة منصفة وشفافة».

ورأى الكثير من المراقبين أن توقيف الكنديين شكل في الواقع رد فعل انتقامي إثر توقيف المديرة المالية لشركة هواوي مينغ وانزهو بداية ديسمبر بفانكوفر بطلب من القضاء الأمريكي.

وتشتبه واشنطن في تواطؤ المسؤولة بالشركة الصينية في تدليس للالتفاف على العقوبات الأمريكية بحق إيران، وأفرج عنها لاحقا بشروط.

وقالت المتحدثة باسم الخارجية الصينية أنها تحد من «الغرب» أن تهتم فرنسا بالملف.

وأضافت «أن هذا يترك انطباعا سيئا لدى الصينيين بأنها لا تهتم إلا بالكنديين ولا تهتم بالصينيين».

وكانت بكين رفضت بشدة الإثنين دعوات أوتاوا وواشنطن للافراج الفوري عن الكنديين. كما عبرت ألمانيا وكذلك الاتحاد الاوروبي عن انشغالهما بشأن ملف الكنديين.

تعمان

الأمير: ضعوا

الإسكان، والمستشار الدكتور فهد العفاسي وزيرا للعدل ووزير دولة لشؤون مجلس الأمة، والدكتور خالد علي محمد الفاضل وزيرا للنفط ووزيرا للكهرباء والماء، وسعد الخراز وزيرا للشؤون الاجتماعية، وفهد الشعلة وزيرا للأوقاف والشؤون الإسلامية ووزير دولة لشؤون البلدية، ومريم عقيل السيد هاشم العقيل وزير دولة للشؤون الاقتصادية، حيث أدوا اليمين الدستورية أمام سموه، وذلك بمناسبة تعيينهم في مناصبهم الجديدة.

من جهته قال سمو الشيخ جابر المبارك رئيس مجلس الوزراء، في كلمته أمام صاحب السمو الأمير: لقد تخطينا الكثير من الصعاب بدعم سموكم لنا، وكلنا ثقة في تواصل هذا الدعم، الذي يمثل لنا أهمية كبيرة.

وأكد المبارك أن الحكومة استطاعت بمساندة صاحب السمو الأمير، أن تنجز تحقق العديد من الإنجازات، وقال: إننا سنلتفت لإنجاز الكثير من المشاريع الموجودة في البلاد، وسنضع مصلحة الكويت أمام أعيننا دائما، ونأمل أن نحوز دائما ثقتكم الغالية، بما نقدمه من عمل وعطاء من أجل الكويت.

حضر مراسم أداء القسم وزير شؤون الديوان الأميري الشيخ علي جراح الصباح، ونائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء أنس، ونائب وزير شؤون الديوان الأميري الشيخ محمد عبدالله المبارك، ووكيل الديوان الأميري ومدير مكتب صاحب السمو أمير البلاد أحمد فهد الفهد، والأمين العام لمجلس الوزراء بالإنابة المستشار وائل عيسى العسعوسي.

كما أدى الوزراء الجدد اليمين الدستورية أمام مجلس الأمة في جلسته العادية أمس، وذلك لمباشرة أعمالهم كأعضاء وفقا للمادة «91 من الدستور».

ووجه نواب في مداخلات لهم عقب أداء الوزراء اليمين الدستورية الشكر للوزراء القدامى، وباركوا للجدد متمنين لهم التوفيق في عملهم بالنجاح في حل الملفات الموجودة في وزاراتهم.

يذكر أنه صدر أمس الأول الاثنين المرسوم رقم «373 لسنة 2018»، بتعديل وزاري يقضي بتعيين الوزراء الأربعة، ونص المرسوم أيضا على تعديل في حقائب وزراء آخرين.

الخالد: الحكومة

الحكومية، داعين إلى استمرار الوزراء في إحالة الملفات التي يثبت وجود شبهة فساد بها إلى النيابة العامة.

وحث النواب الحكومة على الإسراع في بناء مدن سكنية متكاملة، من حيث الخدمات والجودة واتخاذ خطوات كبيرة تساهم في حل القضية الإسكانية.

ورأوا أن قضية غير محددي الجنسية تفاقمت أكثر من السابق، مشيرين إلى ضرورة تعاون السلطتين التشريعية والتنفيذية في إيجاد حلول مناسبة لإنهاء هذا الملف.

وأكدوا انهم لن «يتوانوا عن استخدام الأدوات الرقابية تجاه تقاعس أعضاء الحكومة عن أداء دورهم، في إصلاح الخلل في الجهات التابعة» لهم، مشددين على أن الوزراء ليسوا بمنأى عن المحاسبة.

وفي الجلسة نفسها قال نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الشيخ صباح الخالد، ان الولايات المتحدة والدول الأوروبية أكدت أن الكويت تعد مثالا يحتذى، في التعاون بين الدول في تحصيل أموال العمل الخيري وتحويلها.

وأكد أن ممثلي الدول الأوروبية الذين زاروا البلاد الأسبوع الماضي، تقدموا بالشكر إلى الكويت على تعاونها في مجال جمع الأموال وتحويلها، لافتا إلى أن «العمل الذي تم خلال سنوات السبع الماضية على مستوى الحكومة عموما، ومن قبل الوزارات المعنية وهي الخارجية والشؤون الاجتماعية والداخلية أتى ثماره، إذ أشادت الدول الصديقة التي تربطنا بها شراكات استراتيجية كبيرة، ومن الحليف الولايات المتحدة، بدور الكويت فيما يتعلق بجمع الأموال ونقلها».

أضاف: «نؤكد أن ما تم إنجازه من الحكومة خلال السنوات السبع الماضية عمل جبار تجاه هذا الموضوع الحساس والمهم، حيث كانت التهم تكال على الكويت جزافا».

وأوضح ان الحكومة استطاعت حماية العمل الخيري عن طريق تنظيمه عبر الربط الآلي بين الجمعيات الخيرية ووزارات الخارجية والشؤون الاجتماعية والداخلية، والقيام بمسؤولياتها في الحفاظ على سمعة العمل الخيري الكويتي.

وأشار الشيخ صباح الخالد إلى القرارات التي اتخذها مجلس الوزراء بشأن إغلاق جميع الجمعيات غير المرخصة، مشيدا بجهود وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل وزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية السابقة هند الصبيح، في مجال تنظيم العمل الخيري للجمعيات والتعاون مع الجهات الحكومية المعنية بهذا الشأن.

وناقش المجلس سؤالا من النائب عمر الطبطبائي موجها إلى وزير التجارة والصناعة خالد الروضان، عن هيئة أسواق المال في شأن المعاملات الإلكترونية.

وفي رده على هذا السؤال أوضح وزير التجارة أن دخل السوق الكويتي مليار دولار خلال 6 أشهر، وتمت ترقية السوق في مؤشر داوجونز ومتوقع دخول مليارات الدولارات إلى السوق الفترة المقبلة.

أضاف: «لدينا قائمة من القوانين نناقشها مع أعضاء اللجنة المالية لتطوير التشريعات المالية لتنشيط السوق».

وناقش المجلس سؤالا من النائبة صفاء الهاشم موجها إلى وزير المالية د. نايف الحجرف، لإفادتها عن مساحة جميع الأراضي المملوكة للدولة التي خصصت لشركة المشروعات السياحية.

ورد وزير المالية بأنه تمت إحالة أحد العقود في المشروعات السياحية إلى النيابة بشبهة التزوير.

وفيما يخص تطوير المدينة الترفيهية والواجهة البحرية قال الحجرف إن تطويرها سيتم على الأرجح من خلال هيئة الشراكة.

من جهة أخرى وافق مجلس الأمة على 3 رسائل مدرجة على جدو أعماله، وكلف لجنة حماية الأموال العامة التحقيق في شبهة تجاوزات في تخصيص حيازات زراعية وجواخير، ولجنة الداخلية والدفاع النظر في الاقتراح بقانون بشأن توفير الرعاية الصحية لرجال الإطفاء.

وأكد نواب أن تطوير عمل الصندوق الوطني لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة مهم، لمحاربة البطالة بين الشباب وطالبوا بتنويع أنشطة الصندوق لتشمل المشاريع البتروكيماوية والصحية والورقية ولا تقتصر على الأنشطة التجارية التقليدية.

وشدد النواب على ضرورة مراقبة التصرف في رأسمال الصندوق وإعادة النظر في المشاريع المغلقة لفتح فرص جديدة أمام المبادرين.

وخلال مناقشة رسالة رئيس لجنة المرافق محمد الهدية، قال في مداخلة له «إن اللجنة لم تكلف بموضوع الحيازات الزراعية كما أن توفير الرعاية الصحية لرجال الإطفاء ليس من اختصاص اللجنة».

وقال وزير الإعلام محمد الجبري إن هيئة الزراعة لا يوجد لديها اشكالية في معالجة الأخطاء إن وجدت، مؤكدا أن هناك ملاحظات لديوان المحاسبة تمت معالجتها ولا توجد إشكالية في دراسة الموضوع في أي لجنة يحددها المجلس.

الفاضل: كل الدعم

يوميا، اعتبارا من يناير المقبل ولمدة ستة أشهر.

وقال إن الكويت ستلتزم بالكامل بحصتها من التخفيضات المتفق عليها البالغة نحو 3 في المئة، متوقعا تحسن الأوضاع في أسواق النفط في ظل الالتزام بالاتفاق الجديد مطلع العام المقبل مع نمو الطلب العالمي المتوقع خلال العام القادم.

أضاف: «أعتقد أن الأسواق النفطية حالها اليوم أفضل مما كانت عليه قبل عامين أو ثلاثة، وذلك بفضل التعاون غير المسبوق بين الدول المنتجة للنفط خلال العامين الماضيين، إذ أدى الالتزام العالي بالتخفيضات لسحب الفائض بالمخزون النفطي عالميا».

وأشار إلى أن الكويت ترأست أعمال اللجنتين الوزارية والفنية المشتركة لمراقبة تنفيذ إتفاق خفض الانتاج خلال 2017، ومازالت عضوا فعالا في هاتين اللجنتين مبينا أن هذا الاتفاق ينتهي بنهاية ديسمبر الحالي.

وافاد بانه بفضل التوجيهات الحكيمة للقيادة السياسية لعبت الكويت خلال العامين الماضيين، دورا ايجابيا وبناء في دعم إتفاق خفض الانتاج التاريخي بين «أوبك» وكبار المنتجين من خارجها، الذي تم التوصل اليه نهاية 2016 ويقضي بخفض الانتاج بمقدار 1.8 مليون برميل يوميا.

وأوضح أن الكويت من الدول الخمس المؤسسة لمنظمة «أوبك»، ولعبت عبر التاريخ دورا ايجابيا في سبيل تعزيز التعاون بين المنتجين النفطيين ودعم استقرار أسواق النفط العالمية، عبر تأمين الإمدادات الكافية لتلبية الطلب العالمي بما يحقق المصلحة والمنفعة للدول المنتجة والمستهلكة والصناعة النفطية عالميا، ما سينعكس إيجابا على الاقتصاد العالمي.

من ناحيته أكد وزير الشؤون الاجتماعية والعمل سعد الخراز، حرصه على العمل وفقا للقوانين واللوائح المعمول بها في وزارته وقطاعاتها كافة، سواء التعاونيات أو المساعدات أو الجمعيات الخيرية وغيرها.

وقال الخراز عقب رفع جلسة مجلس الأمة: «يسرني أن أتقدم لمقام حضرة صاحب السمو أمير البلاد المفدى، لثقته وتكليفي بهذه الوزارة وإلى سمو رئيس مجلس الوزراء على الاختيار».

وشدد على أهمية التعاون المثمر مع نواب الأمة من خلال تقديم برنامج وزارته وإبراز الإنجازات، مثمنا العمل التشريعي والرقابي الذي يمارسه النواب ومراقبة أداء الوزارات.

وتمنى الخراز أن يعينه الله على حمل الأمانة، موجهًا الشكر إلى وزيرة الشؤون السابقة هند الصبيح، على ما قدمته خلال فترة توليها الوزارة خلال السنوات الخمس الماضية والتي شهدت العديد من الإنجازات في عهدها.

الجبري: لا إشكالية

الهدية، يعرض فيها عدم اختصاص اللجنة بالموضوعات المحددة بنص الرسالة، ليصدر المجلس قراره فيها عملا بحكم المادة «58» من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة.

وكان مجلس الأمة وافق على تكليف لجنة حماية الأموال العامة البرلمانية، بشأن «التحقيق في تخصيص حيازات زراعية وجواخير من قبل الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية، لشركات صورية أسست ورخصت بموجب مستندات مزورة» بحسب الوارد في نص الرسالة.

وقال الوزير الجبري الذي تلحق تبعية هيئة الزراعة له، ان الجميع يعلم بالإجراءات التي تم القيام بها في الهيئة في الفترة الأخيرة، مؤكدا ان «الزراعة ليس لديها أي اشكاليه في معالجة الأخطاء ان وجدت في الفترة الحالية.

أضاف انه يدعم أي امر يراه المجلس مناسبا، «وهذا التوجه للاصلاح، وليس للهيئة أي اشكالية بأن يعرض هذا الموضوع في أي لجنة برلمانية يراها المجلس مناسبة».

كما وافق المجلس على تكليف لجنة الشؤون الداخلية والدفاع البرلمانية، بالنظر في اقتراح بقانون بشأن توفير الرعاية الصحية لرجال الإطفاء الوارد في نص الرسالة.

«التربية»: اكتمال

من جانبه اشار الوكيل المساعد للشؤون الادارية والتعليم العام بالانابة فهد الغيص، الى ضرورة مراعاة الامور النفسية والاجتماعية للطلبة لخلق اجواء مناسبة تساعد الطلبة على اداء الاختبارات بسهولة، وذلك من قبل رؤساء اللجان.

ولفت الغيص الى ضرورة عدم التفريق بين طلبة التعليم الخاص والعام، ومعرفة كيفية التعامل مع مرحلة تعليم الكبار واتخاذ القرار المناسب في حال وجود غش او تأخير عن موعد الاختبار، والتوجه لمكاتب الخدمة الاجتماعية والنفسية لمراجعة الاعذار الطبية المقدمة من قبل الطلبة.

البشير يرد

تتحدث عن إلقاء القبض عليه وسجنه.

ووصف البشير مطلقي الإشاعات بأنهم «الخونة والعملاء»، مشيرا إلى أن السلطات تسعى إلى ملاحقتهم.

وقال إن الحرب تشن على السودان لتمسكه بدينه وعزته وإنه «لن يبيعها بحفنة القمح أو الدولار».

وخرج مئات من الأشخاص في مسيرات احتجاجية في العاصمة الخرطوم وهم يرددون شعارات تطالب بإسقاط حكومة الرئيس عمر البشير.

وسار المحتجون لمسافة طويلة في شارك الملك نمر، أحد الشوارع الرئيسية وسط الخرطوم، قبل أن تفرقهم القوات الأمنية مستخدمة الغاز المسيل للدموع.

كما منعت السلطات الأمنية السودانية مجموعة أخرى من المحتجين من الوصول إلى القصر الرئاسي وتسليم مذكرة تطالب بتنحي الرئيس عمر البشير.

وحاولت مجموعات من المحتجين اختراق حواجز أمنية للوصول إلى القصر لكن القوات الأمنية تصدت لهم مستخدمة الغاز المسيل للدموع واعتقلت البعض منهم.

واستبقت القوات الأمنية المحتجين وانتشرت بكثافة شديدة في الطرقات المؤدية إلى القصر وسط الخرطوم، بينما أغلقت محال تجارية عدة أبوابها.

وكانت تجمعات مهنية قد دعت إلى مسيرة سلمية أمس، نحو القصر الرئاسي، لتسليم مذكرة تطالب بتنحي البشير بعد أيام من الاحتجاجات المستمرة.

وقالت منظمة العفو الدولية (أمنستي) إنها تلقت «تقارير موثوقا بها» تفيد بأن قوات الأمن السودانية أطلقت النار على المحتجين وقتلت 37 شخصا منهم في ملاحقتها للمتظاهرين، الذين يؤرقون البلاد.

وياتي تعليق أمنستي وسط حالة من الترقب تسود السودان لبدء إضراب عام الثلاثاء، ودعوات إلى استقالة الرئيس عمر البشير، وتشكيل حكومة انتقالية.

وقد هزت الاحتجاجات المعارضة للحكومة البلاد منذ الأربعاء بعد أن ضاعفت الحكومة أسعار الخبز ثلاثة أضعاف.

وتقول السلطات السودانية إن ثمانية أشخاص فقط قتلوا في الاضطرابات، لكن زعيم المعارضة الرئيسية في السودان، صادق المهدي، قال السبت إن عدد القتلى بلغ 22 شخصا.

وقالت أمنستي في بيان صدر في وقت متأخر الاثنين إن «تقارير ذات مصداقية تفيد بأن 37 محتجا قتلوا في إطلاق قوات الأمن النار عليهم خلال خمسة أيام من المظاهرات المناوئة للحكومة».

وقالت سارة جاكسون، مديرة قسم شرق إفريقيا في المنظمة، إن قوات الأمن السودانية «تستخدم قوة مميتة بلا تمييز ضد محتجين عزل، وهذا أمر مزعج للغاية».

ولم يصدر أي رد عن الحكومة السودانية على ما قالته أمنستي حتى الآن.

ويأتي هذا قبل أقل من يوم على تعهد البشير بـ«إصلاحات حقيقية» لتحسين حياة المواطنين.

وفي تعليقه الأول منذ اندلاع الاحتجاجات المناهضة للحكومة قبل نحو أسبوع، حذر البشير من الاستجابة لما قال إنه «محاولات زرع الإحباط».

وقد أضرب الأطباء أمس الأول الاثنين في اليوم السادس للاحتجاجات التي أشعلها الغضب إزاء ارتفاع أسعار سلع أساسية كالخبز والوقود.

واستخدمت الشرطة الغاز المسيل للدموع لتفريق مجموعة من مشجعي كرة القدم الذين حاولوا التظاهر ضد البشير بعد مغادرة مباراة في الخرطوم.

وقالت وكالة السودان للأنباء إن البشير التقى بقادة الأجهزة الأمنية لمتابعة الأوضاع في البلاد مع استمرار الاحتجاجات.

وكانت السلطات قد طبقت عددا من إجراءات الطوارئ وحظرت التجول في عدد من الولايات بسبب المظاهرات.

وتتهم الحكومة «متسللين» في المظاهرات بالتحريض على أعمال العنف والتخريب.

وينظر إلى الحراك الذي يشهده السودان على أنه التحدي الشعبي الأكبر لسلطة الرئيس عمر البشير منذ بلوغه سدة الحكم قبل 29 عاما.

ليبيا: قتلى

آخرون، أمس الثلاثاء، في انفجار قوي هزّ مقر الخارجية.

وأفادت مصادر أن الهجوم نفذه انتحاريان، قتل أحدهما بعدما فجر نفسه، وقتل الآخر برصاص قوات الأمن الليبية.

وقالت المصادر إن من بين القتلى مدير إدارة التعاون الإسلامي بوزارة الخارجية الليبية إبراهيم الشابي.

ولم تعلن أي جهة مسؤوليتها عن الهجوم الذي يحمل بصمات تنظيم داعش.

وكان سمع دوي انفجار وإطلاق أعيرة نارية داخل مقر الخارجية الليبية، الواقعة على طريق الشط في طرابلس، تلاها تصاعد لأعمدة الدخان من مبنى الوزارة.

تركيا تحذر

قواتها في سوريا بالرغم من انسحاب واشنطن.

وتعتبر أنقرة وحدات حماية الشعب الكردية، التي تدعمها الولايات المتحدة، «فرعا إرهابيا» من المتمردين الأكراد في تركيا.

وأعلن وزير الخارجية أيضا أن بلاده والولايات المتحدة اتفقتا على استكمال اتفاقهما بشأن مدينة منبج السورية، بالتزامن مع استكمال الانسحاب الأمريكي من سوريا.

وكانت تركيا والولايات المتحدة قد اتفقتا – بموجب خارطة طريق منبج – على انسحاب وحدات حماية الشعب الكردية بالكامل من المدينة.

ونقلت وسائل إعلام تركية عن تشاويش أوغلو قوله إنه سيسافر إلى روسيا لبحث عملية الانسحاب خلال الأيام المقبلة.

وقال الوزير إن تركيا عازمة على العبور إلى شرقي نهر الفرات في شمال سوريا في أسرع وقت ممكن.

وفي الأسبوع الماضي أعلنت الولايات المتحدة سحب قواتها كلها من شمال سوريا، ودفع هذا أنقرة إلى تأجيل خططها.

وقالت الرئاسة التركية إن الرئيس رجب طيب أردوغان والرئيس الأمريكي دونالد ترامب اتفقا الأحد على التنسيق لتفادي أي فراغ في السلطة هناك.